

المُوضُوعات

رقم القضية في المحكمة الإدارية ١٣٥٢ لعام ١٤٤١ هـ
رقم القضية في محكمة الاستئناف الإدارية ٩٠٦٤ لعام ١٤٤١ هـ
تاريخ الجلسة ١٤٤٢/١/٧ هـ

غرامات - عمل وعمال - مخالفات العمل - عدم توفير العناية الصحية للعامل -
الغاية من توفير العناية الصحية للعامل - حفظ النفس - شمول العامل بالتأمين
الطبي للأسرة - مراعاة المقصد النظمي من النص - حفظ المال.
مُطالبة المدعى إلغاء قرار المدعى عليها المتضمن معاقبتها بغرامة مالية؛ جراء عدم
توفير العناية الصحية لعاملة لديها - تضمن النظام أن على صاحب العمل توفير
العناية الصحية الوقائية والعلاجية للعمال - اقتضاء قواعد العدالة عدم التقيد
بالنص النظمي والجمود عند مفرداته وألفاظه؛ بل العمل بمقصده - مقصد النظام
من توفير العناية الصحية للعاملين حفظ النفس التي أمرت الشريعة الإسلامية
بحفظها - الثابت شمول المدعى بالتأمين الطبي الخاص بوالدتها؛ ما يتقرر حصول
مقصد النظام بتوفير العناية الصحية لها - إلزام صاحب العمل بتوفير العناية
الصحية للعامل مع وجود تأمين سارٍ له، هدر للمال وإضاعة له، ومخالفة للمقصد
الشعري حفظ المال - أثر ذلك: إلغاء القرار.



مُسْتَنْدُ الْحُكْمِ

قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُو النَّفْسَ الَّتِي حَرَمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾.

قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُو أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾.

قول الله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًاٍ بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْذَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾.

قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بِمِنْهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾.

قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَا عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعْظُمُ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾.

قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤْدُوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ بِمَا يَعْمَلُوكُمْ بِإِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾.

قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمُنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ إِلَّا تَعْدِلُوا إِعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾.

المادة (١٤٤) من نظام العمل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٥١/م) وتاريخ

١٤٢٦/٨/٢ هـ.

الوَقَائِعُ

تلخص وقائع هذه الدعوى بالقدر اللازم لإصدار الحكم فيها أن وكيل المدعية تقدم بصحيفة دعوى إلى هذه المحكمة ضمنها تظلمه من قرار المدعى عليها المتضمن إيقاع مخالفة عدم التزام صاحب العمل بتوفير العناية الصحية الوقائية والعلاجية للعاملة بتاريخ ٢٠١٤٤١هـ، ومعاقبته على ذلك بتغريمها مبلغاً وقدره (١٠,٠٠٠) عشرة آلاف ريال. وبقيد الدعوى قضية وإحالتها لهذه الدائرة عقدت لها جلسة في ٢٦/٤/١٤٤١هـ، وفيها سالت الدائرة وكيل المدعية عن الدعوى؟ فأجاب بأنها وفقاً لما ورد بلائحتها، كما بين أن الموظفة لديها تأمين صحي إذ هي مشمولة بالتأمين الصحي الخاص بوالدتها، ولذا يطلب إلغاء القرار. كما قدم ممثل المدعى عليها مذكرة بين فيها أن الإجراءات المتخذة مع المخالفة صحية وموافقة للنظام، وكذا إجراءات إصدار القرار. وفي جلسة هذا اليوم ولصلاحية الدعوى للفصل فيها رفت الدائرة الجلسة للمداولة، ثم صدر هذا الحكم، مبنياً على الآتي.

الأسْبَابُ

لما كانت المدعية تطلب الحكم بإلغاء قرار المدعى عليها المتضمن إيقاع مخالفة عدم التزام صاحب العمل بتوفير العناية الصحية الوقائية والعلاجية للعاملة بتاريخ ٢٠١٤٤١هـ، ومعاقبتها على ذلك بتغريمها مبلغاً وقدره (١٠,٠٠٠) عشرة آلاف



ريال؛ عليه فإن الدعوى تعتبر من قبيل دعاوى إلغاء القرارات الإدارية النهائية، وتحتخص المحاكم الإدارية ولائياً بنظرها وفقاً للمادة (١٢/ب) من نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ، والتي نصت على اختصاصها بالفصل في: "دعاوى إلغاء القرارات الإدارية النهائية التي يقدمها ذوي الشأن، متى كان مرجع الطعن عدم الاختصاص، أو وجود عيب في الشكل، أو عيب في السبب، أو مخالفة النظم واللوائح، أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها، أو إساءة استعمال السلطة"، وفقاً للمادة (٢٢٠) من نظام العمل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥١) وتاريخ ١٤٢٦/٨/٢٣هـ. وتحتخص هذه المحكمة مكانياً وفقاً لأحكام المادة الثانية من نظام المرافعات أمام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢) وتاريخ ١٤٢٥/١/٢٢هـ، والمحالة لهذه الدائرة طبقاً لقواعد توزيع القضايا الصادرة بقرار رئيس مجلس القضاء الإداري رقم (٧٩) لعام ١٤٤٠هـ. وعن قبول الدعوى شكلاً، وحيث إن المدعية تبلغت بالقرار بتاريخ ١٤٤١/٣/١٤هـ، وتقدمت لهذه المحكمة بطلب قيد الدعوى قضية في ١٩/٣/١٤٤١هـ، وحيث نصت المادة (٣٨) خامساً من اللائحة التنفيذية لنظام العمل الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٧٠٢٧٣) وتاريخ ١١/٤/١٤٤٠هـ على أن: " يتم الاعتراض على القرار الإداري بإيقاع عقوبات مخالفات العمل خلال ثلاثة أيام من تاريخ تبليغ المخالف بالقرار الإداري"؛ فإنها تكون قد استوفت سائر أوضاعها الشكلية والإجرائية المقررة نظاماً وفقهاً فتكون مقبولة شكلاً. وعن موضوع الدعوى، وبما أن المدعية تتعذر على المدعى عليها إيقاع

مخالفة عليها ومعاقبها بغرامات مبلغًا وقدره (١٠,٠٠٠) عشرة آلاف ريال؛ وذلك لعدم توفير صاحب العمل الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية لموظفيه. وبما أن الثابت أن المنظم نص على وجوب أن يوفر صاحب العمل لموظفيه الرعاية الصحية وذلك في نص المادة (١٤٤) من نظام العمل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٥١/م) وتاريخ ٢٢/٦/١٤٢٦هـ، والتي نصت على أن: "على صاحب العمل أن يوفر لعماله العناية الصحية الوقائية والعلاجية طبقاً للمستويات التي يقررها الوزير"، ومراد المنظم من ذلك توفير العناية الصحية لجميع العاملين حفظاً للأنفس، وذلك إتباعاً لما جاءت به الشريعة الغراء من الأمر بحفظ الضروريات الخمس، ومنها النفس، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُو النَّفْسَ الَّتِي حَرَمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ (آل عمران: ١٥١)، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُو أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ (النساء: ٢٩)، قال الإمام الشاطبي رحمه الله: "افتقت الأمة بل سائر الملل على أن الشريعة وضعت للمحافظة على هذه الضروريات الخمس، وهي: الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل" (الموافقات: ٣١/١)، وقد تقرر حفظها من جهتين، من جهة إيجادها وإثباتها، ومن جهة الحفاظ عليها بإبعاد ما يعيриها أو ينقصها أو يزيلها. وبما أن العدالة كانت أهم وأسمى أسباب إرسال الرسل وتشريع الشرائع، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًاٍ بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُولُ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ (الحديد: ٢٥)، كما أنها أسمى مقاصد شريعتنا الغراء، ولأهميةها أكثر الله سبحانه من الأمر بها فقال: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (المائدة: ٤٢)، وقال جل في علاه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَإِلَيْهِ الْحُسَنَاتُ وَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ (آل عمران: ١٧٥).



وَإِنَّمَا ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَا عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعْظُمُ لِعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٩٠﴾ (النحل: ٩٠)، وقال جل جلاله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤْدُوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَعْمَلُونَ﴾ (النساء: ٥٨)، كما نهى سبحانه وتعالى عن أن يحملنا بغض قوم على الحياد عن العدل فقال: ﴿إِنَّمَا الَّذِينَ آتَيْنَا كُوُنُوا فَوَارِمِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمُنَّكُمْ شَنَآنَ قَوْمٍ عَلَى أَلَا تَعْدِلُوا إِعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (المائدة: ٨)، وحيث إن قواعد العدالة تقتضي عدم التقيد بالنص والجمود عند مفرداته وألفاظه، بل العمل بمراد النص ومقتضاه، وعدم التوقف عند حدوده. وبما أن الثابت وجود تأمين للموظفة محل المخالفة إذ هي مشمولة بالتأمين الخاص بوالدتها، وكما أن الثابت سريان تأمين الموظفة، وبما أن مراد المنظم حصل بوجود تأمين سارٍ مفعوله، يوفر للموظفة العناية الصحية الوقائية والعلاجية؛ فإن قواعد العدالة تقتضي عدم الوقوف عند ألفاظ نصوص النظام الناصحة على وجوب أن يوفر ذلك صاحب العمل، وتجاوزها لمراد المنظم وهو توفر العناية الصحية المؤدية إلى حفظ النفس، كما أن من مقاصد الشريعة حفظ المال، وفي إلزام صاحب العمل بتوفير العناية الصحية الوقائية والعلاجية للموظفة مع وجود تأمين سارٍ مفعوله يؤمن العناية الصحية الوقائية والعلاجية توفر من غير صاحب العمل فيه هدر للمال وإضاعة له، كما أن في مخالفة ومعاقبة صاحب العمل لعدم توفير ذلك استهانة بحقوق الغير وحرمة أملاكهم و معاقبة جزائية بغير وجه حق.

لذلك حكمت الدائرة: بإلغاء قرار وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة المتضمن تغريم مؤسسة (...) مبلغاً قدره (١٠,٠٠٠) عشرة آلاف ريال.
والله الموفق، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

مَحْكَمَةُ الْاسْتِئنَافُ

حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء.

